

من أجل سياسة جوار أوروبي حريصة على حقوق الإنسان

كتاب أبيض صادر عن الشبكة الأوروبية - المتوسطة لحقوق الإنسان حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبي ٢٠١٥



Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارهما بعدا أساسيا في
سياسة الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي

كوبنهاغن / بروكسل، أيار / مايو ٢٠١٥
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)

Vestergade 16, 2nd floor
DK-1456 Copenhagen K
Denmark
Tel: +45 32 64 17 00

Rue de Londres ,17
Brussels 1050
Belgium
Tel: +32 2 503 06 86



تشكر الشبكة الأورو-متوسطية فضل الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) لدعمها مالياً
كما تتحمل الشبكة الأورو-متوسطية المسؤولية الحصرية لمحتوى هذه الوثيقة الذي لا
يعكس بتاتاً موقف الوكالة السويدية.

« يسترشد عمل الاتحاد على الساحة الدولية بالمبادئ التي ألهمت تأسيسه وتطوره وتوسعه، والتي تسعى في جميع أنحاء العالم إلى إعلاء شأن الديمقراطية وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان وعدم تجزئتها، والحريات الأساسية، واحترام الكرامة الإنسانية، ومبدئي المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.»

المادة ٢١، معاهدة الاتحاد الأوروبي

« ديمقراطية فاعلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون هي الأركان الأساسية لشراكة الاتحاد الأوروبي مع جيرانه. (...) وجود مجتمع مدني مزدهر يمكّن المواطنين من التعبير عن همومهم والمساهمة في وضع السياسات ومحاسبة الحكومات.»

البيان المشترك : "استجابة جديدة لجوار متغير"، أيار/مايو ٢٠١١

« أود أن تركز على ما يلي: تطوير وتمتين سياسة الجوار لتعزيز الاستقرار على حدود أوروبا ومساعدة الدول المجاورة على تطوير ودعم مؤسسات ديمقراطية مستقرة (...).»

رسالة التكليف الموجهة من رئيس المفوضية الأوروبية، جان-كلود يونكر إلى يانس هان مفوض سياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات توسيع الاتحاد، بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

« تهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى تطوير جوار ديمقراطي ومستقر ومزدهر، على أساس الالتزام بالقيم الأساسية، بما في ذلك سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.»

استنتاجات مجلس أوروبا بشأن مراجعة سياسة الجوار الأوروبي، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

الهدف من الكتاب الأبيض الحالي

يأتي نشر هذا الكتاب الأبيض بمناسبة عملية التشاور التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥. وهو يمثل رؤية الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان بشأن ملامح البعد المتعلق بحقوق الإنسان في سياسة الجوار الأوروبي، مع خطوات عملية نحو تحقيق سياسة جوار جنوب الاتحاد الأوروبي تكون حريصة على حقوق الإنسان

جعل حقوق الإنسان والديمقراطية بعدا أساسيا في سياسة الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي ليس مجرد مصلحة للمجتمع المدني وحسب. وكما عبر عنها المفوض هان بمناسبة صدور ورقة المشاورات: "من مصلحة الاتحاد الأوروبي تطوير السلام والاستقرار والازدهار على حدوده". والوضع الحالي في المنطقة يظهر بوضوح أن الأنظمة الاستبدادية في دول الجنوب لم تكن قادرة على تهيئة الأمن والاستقرار أو الرضاء لمواطنيها والمحافظة على ذلك. إن أفضل وسيلة يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها على المدى الطويل المساعدة في تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الوقاية من الأعمال الإرهابية تتمثل في بذل الجهود المتناسكة والمستمرة لإعلاء شأن حقوق الإنسان والإقدام على خطى دؤوبة نحو الديمقراطية.

وبالنظر إلى أن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه جملة مشكلات متزايدة التعقيد، على الصعيدين الإقليمي والمحلي، فإن الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان ترحب بهذه المراجعة لسياسة الجوار الأوروبي التي اشتدت الحاجة لها، وينبغي أن تؤدي المراجعة إلى خطوات ملموسة نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومع أن الكتاب الأبيض هذا يركز على سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي، فإنه يهدف أيضا إلى تحديد السبل الممكنة من أجل تحقيق هذا الهدف.

تضم الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان أكثر من ٨٠ منظمة حقوق إنسان متواجدة في ٣٠ دولة في المنطقة الأوروبية-المتوسطة. أنشئت الشبكة في عام ١٩٩٧ استجابة لإعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الأوروبية-المتوسطة. وتؤمن الشبكة إيمانا راسخا بقيم التعاون والحوار بين دول جانبي البحر الأبيض المتوسط، وبالحاجة إلى تطبيق أعلى معايير حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

لم يؤد استبدال عملية برشلونة بالاتحاد من أجل المتوسط إلى تغيير أهداف الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان. ودفع تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط نحو نهج مقتصر بالكامل تقريبا على المجالات الاقتصادية والمالية، والتركيز على العلاقات الثنائية أكثر من العلاقات متعددة الأطراف، وتم ذلك على حساب رؤية شاملة لمستقبل تلك المنطقة.

منذ بداية عملية برشلونة وحتى تحديث سياسة الجوار الأوروبي في عام ٢٠١١، رافقت الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان عن كثب العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودوله من جهة ودول الجوار الجنوبي من جهة أخرى. وقد ساهمت الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان في إيصال أصوات منظمات حقوق الإنسان في الشمال والجنوب إلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال العديد من أوراق الموقف، ومشاركة المنظمات الأعضاء في المشاورات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك جهود دعوة ومناصرة دؤوبة.

٢٠ عاماً على إعلان برشلونة، ٢٠ خطوةً لتحسين سياسة الجوار الأوروبي

١. وضع استراتيجية خاصة بحقوق الإنسان لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها.
٢. تنظيم لقاء سنوي يجمع نشطاء حقوق الإنسان والديمقراطية القادمين من المنطقة الأوروبية-المتوسطية.
٣. ضمان انسجام السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مع وثائق الاتحاد الأوروبي الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
٤. ترقية التقارير المرحلية الحالية إلى بلاغات رسمية للاتحاد الأوروبي «سهلة القراءة».
٥. التشاور بانتظام مع نشطاء حقوق الإنسان بطريقة تشاركية وفي الوقت المناسب، وذلك عند إعداد حوارات حقوق الإنسان التي تجمع دول العالم الثالث مع الاتحاد الأوروبي.
٦. تعزيز مسألة تخصيص حيز أوسع للمجتمع المدني لتوفير المدخلات الخاصة بالمسائل المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبي، مما يجعلها أكثر شفافية وأقرب إلى الواقع.
٧. زيادة الدعم المالي لمنظمات حقوق الإنسان والحفاظ معها على شراكات على المدى الطويل.
٨. دعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، وإعطاء الأولوية للنساء والناشطين الشباب.
٩. ضمان تنفيذ جميع سياسات وبرامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي الواقعة في إطار سياسة الجوار الأوروبي بطريقة مراعية للمسائل الجنسانية.
١٠. المصادقة على اتفاقية اسطنبول بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.
١١. ضمان تطبيق كل من معايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحق طلب اللجوء.
١٢. وقف إعاقة حرية التنقل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.
١٣. توفير وسائل للبرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية لممارسة رقابة ديمقراطية على عمليات مراقبة الهجرة تقوم الدول الأعضاء ووكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي بإدارتها.
١٤. إعطاء الأولوية لحماية المهاجرين واللاجئين، وضمان تطبيق الاتحاد الأوروبي لسياسة خاصة بالحماية الاستباقية داخل حدوده.
١٥. في حالات النزاع، دعم كل من الآليات الوطنية والدولية لتقديم المجرمين إلى العدالة.
١٦. ضمان اندماج أفضل لسياسات الاتحاد الأوروبي السياسية والأمنية والدفاعية المشتركة، وتطبيق القانون الإنساني الدولي عليها.
١٧. استقبال باللاجئين الفارين من الحروب وإبقاء حدود الاتحاد الأوروبي مفتوحة أمامهم.
١٨. الاعتراف بدولة فلسطين فوراً ودون تأخير.
١٩. الالتزام بإجراء تقييم أفضل وأكثر انتظاماً حول الطريقة التي تؤثر فيها كل من الاتفاقيات التجارية والدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي على وضع حقوق الإنسان في بلدان الجوار تلك، وبالتالي إنشاء مرصد إقليمي لهذا الغرض.
٢٠. وقف الانخراط في اتفاقيات اقتصادية مع الدول التي تعرقل، أو حتى تمنع، مواطنيها من الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

١. سياسة الجوار الأوروبي المحدثة تقييم موجز

وضعت سياسة الجوار الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وكانت على غرار صكوك توسيع الاتحاد الأوروبي، مع فارق مهم وهو أن السياسة لا تشمل عضوية دول الجوار في الاتحاد الأوروبي، وخاصة دول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. في عام ٢٠١١، وفي أعقاب الانتفاضات العربية، جدد الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبي، معترفاً بأنها لم تأخذ في الحسبان طموحات شعوب المنطقة، وأعطت الأولوية للاستقرار على المدى القصير، والأمن، والسيطرة على تدفق الهجرة، وبأنها قوّضت قيمه المتعلقة بحقوق الإنسان والديموقراطية.

وسعى الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين إلى تعديل نهجه تجاه وضع حقوق الإنسان المتدهور من خلال تعديل دعمه المالي والإنساني لكل دولة على حدة. وقد رحبت الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بهذا النهج المتنوع، وبتعزيز الدعم للمجتمع المدني، و"الديموقراطية العميقة" ومبدأ "المزيد مقابل المزيد"، أي إقامة شراكات أمتن مع الدول المجاورة التي تبرز تقدماً نحو تطبيق إصلاحات ديموقراطية.

ولكن المصدر الرئيسي لقلق الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بشأن مبدأ "المزيد مقابل المزيد" كان نابعا من ضعف تطبيقه. تعترف الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بحدوث حالات معزولة اتخذ الاتحاد الأوروبي فيها موقفاً حازماً تجاه انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة، أو فرض فيها شروطاً ضمن برنامج دعمه. كان لهذه الحالات تأثير إيجابي على الفور، ولكن سياسة الجوار الأوروبي المحدثة، لم يكن لها أثر يذكر، باستثناء حالة تونس، على وضع حقوق الإنسان، والتقدم نحو الديموقراطية في الدول المعنية. ويستحق ذلك الاستنكار بالنظر إلى حجم الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي.

على المستوى المتعدد الأطراف، لم ينجح الاتحاد الأوروبي في وضع نهج إقليمي شامل حول كيفية دعم المجتمع المدني المستقل ودعاة الديموقراطية ونشطاء حقوق الإنسان. ويتضح ذلك أيضاً من غياب الدعم السياسي للمجتمع المدني على المستوى الإقليمي إضافة إلى تركيز الاتحاد من أجل المتوسط على المجال الاقتصادي البحت، على حساب حقوق الإنسان، ودعم المجتمع المدني.

٢. المبادئ العامة

كشف الربيع العربي الطموحات العميقة للناس في العالم العربي للعدالة الاجتماعية والاقتصادية والحريات والكرامة الإنسانية. للقمع والحرب وانتهاكات حقوق الإنسان عبء ثقيل على مختلف المجتمعات، ولكن لم يعد المواطنون يقبلون بإسكات أصواتهم كما في الماضي. أصبحت حقوق الإنسان والديموقراطية جزءاً لا يتجزأ من الخطاب المجتمعي ككل

وليس محل اهتمام المدن الكبرى فقط. لقد بدأ تغيير أجيال، ويطالب الشباب، وبينهم نسبة عالية من النساء، بالمكان الذي يستحقون في المشهد السياسي والاجتماعي.

تؤمن الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بوجوب وقوف الاتحاد الأوروبي مع القوى الديمقراطية في دول الجنوب. يجب أن تبني سياسة الجوار الأوروبي على التزامات معاهدة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول الأخرى فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين. المادة ٨ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي تنص على أن "الاتحاد يجب أن يطور علاقة خاصة مع دول الجوار مبنية على قيم الاتحاد"، أي احترام الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وكذلك التعددية، وعدم التمييز والتسامح والعدالة والتضامن والمساواة بين النساء والرجال (المادة ٢).

في سياق مراجعة سياسة الجوار الأوروبي، تدعو الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق المبادئ العامة التالية:

١. **القيادة بالقدوة:** يعتمد نجاح تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي المنقحة على مدى تطبيق الاتحاد الأوروبي ودوله المعايير ذاتها المطلوبة من الآخرين. القوانين القمعية التي اعتمدت في إطار الاتحاد الأوروبي ضد حرية التعبير والتجمع؛ واتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الإرهاب لا تحترم حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تشجع تنامي مظاهر الإسلام فوبييا (الرهاب الإسلامي) والعنصرية وخطاب الكراهية ضد الأقليات والمهاجرين واللاجئين؛ والعنف على أساس الجنس الذي يؤثر على ما يقدر بنحو خمس النساء الأوروبيات؛ والإرجاع القسري على حدود الاتحاد الأوروبي لأناس في حاجة إلى حماية؛ كل هذه الأمور كان لها أثر ضار على الصورة الخارجية للاتحاد الأوروبي ومصداقية سياساته.

٢. **"شركاء" الاتحاد الأوروبي المواطنون أيضاً:** تذكر ورقة المشاورات "شركاء" الاتحاد الأوروبي ولكن دون تحديدهم. يجب أن يكون المستفيدون الحقيقيون من سياسة الجوار الأوروبي المواطنين بوصفهم أصحاب حقوق، بهدف تعزيز مشاركتهم، بما في ذلك النساء. لأن الاتحاد الأوروبي يواجه أنظمة استبدادية، يتعين عليه التمسك بنهج قائم على الحقوق في برامج ومشاريعه، واستهداف من هم في حاجة إلى احترام وحماية حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى "المشاركة" يجب أن تكون "المساواة" و"عدم التمييز" قيماً أساسية تقوم عليها سياسة الاتحاد الأوروبي، وتزرع بذور الاقتصادات المستدامة وبناء المؤسسات الديمقراطية في دول جانيبي البحر الأبيض المتوسط.

٣. **شروط حقوق الإنسان:** رغم تطبيق مبدأ "المزيد مقابل المزيد" بطريقة غير متناسقة وغير متماسكة، فإن المبدأ نفسه ضروري لدعم مشاريع وموازنات الدول، لأنه يمثل سياسة قائمة على الحوافز. الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان والتقدم

١. تعزيز البعد الإقليمي لحقوق الإنسان

سبق اعتماد سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي كل من إعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الأوروبية-المتوسطية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. أطلق ذلك عملية إقليمية شملت اتفاق ٢٧ دولة والاتحاد الأوروبي على تطوير سيادة القانون والديموقراطية في نظمها السياسية، وعلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. اعترفت ٢٧ دولة أيضا بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في المساهمة في العملية من خلال السعي إلى تحسين التفاهم والتعاون الوثيق بين الشعوب.

إحدى النتائج الإيجابية لعملية برشلونة تعزيز التعاون الإقليمي للمجتمعات المدنية، وتوفير لقاءات وشبكات، لا تزال حية ومزدهرة حتى الآن.

وباستثناء عدد قليل من الاجتماعات الوزارية، انحسر بعد مرور ٢٠ سنة البعد الإقليمي في التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، المتمثل في الاتحاد من أجل المتوسط الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨. وبالنسبة إلى حقوق الإنسان والمجتمع المدني، لا يوجد سوى المؤتمر الوزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، ولكنه يمثل انتكاسة مقارنة بالاجتماعات السابقة من ناحية الالتزامات والمتابعة.

تهتم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رئيسي بالمشاريع غير المرتبطة بحقوق الإنسان. ولا يرقى إلى المستوى المطلوب تراكم المشاريع الاقتصادية التي تفتقر إلى رؤية شاملة مع شركاء من القطاع الخاص. ورغم محاولات المفاوضات الأوروبية، المفتقرة إلى دعم سياسي ملموس، فشلت المفاوضات في إقامة "حوار منظم" إقليمي حقيقي مع المجتمع المدني.

بالإضافة إلى العلاقات الثنائية، يجب أن توفر سياسة الجوار الأوروبي في المستقبل منبرا جامعاً لبحث قضايا حقوق الإنسان، نظرا لطبيعتها الإقليمية، مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والأكاديميون.

من أجل إعادة المنظور الإقليمي إلى سياسة الجوار الأوروبي المنقحة، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية:

١. وضع استراتيجية إقليمية لحقوق الإنسان في منطقة حوض الأبيض المتوسط، بما في ذلك بيئة مواتية للمجتمع المدني، وسيادة القانون، وسياسة هجرة حريصة على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، واحترام الأقليات (بما في ذلك المثليون والمثليات وثنائيو الميول الجنسية، والمتحولون جنسيا، والمتداخلون جنسيا)، والتوعية بحقوق الإنسان لمواجهة التطرف والتمييز. وإعلاء شأن حرية الضمير في دول الشمال والجنوب.

نحو الديمقراطية يجب أن تُدعم برسائل سياسية متماسكة يتم التعبير عنها في الاتحاد الأوروبي ووثائقه وفي جميع جوانب التعاون السياسي مع الدولة المعنية. في حالات تدهور حقوق الإنسان، يتعين على الاتحاد الأوروبي ضمان عدم تأييد أو تشجيع المسؤولين عن الانتهاكات. الفكرة ليست تحويل الاتحاد الأوروبي إلى "معلم" أو جعل جميع العلاقات المؤسساتية مشروطة، بل توجيه إجراءات الاتحاد الأوروبي حيث يمكن أن توفر قيمة مضافة حقيقية، وحيث تكون المبادئ الأساسية عرضة للخطر. وكإجراء بديل، يجب أن يوقف الاتحاد الأوروبي التعاون مع الدولة التي يؤدي التعاون معها إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان.

٤. **البناء على الصكوك والسياسات القائمة وتعزيزها بدلا من نقضها:** طور الاتحاد الأوروبي على مر السنين صكوكا في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية، ونجحت كوسائل للاختبار ومنبر للحوار حول إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الاتحاد الأوروبي مواصلة تطوير وتعزيز تنفيذ الآليات والصكوك العالمية لحقوق الإنسان المتوفرة له في إطار السياسة الأمنية والسياسية المشتركة، وتشمل خطة عمل متعلقة بحقوق الإنسان، الاستراتيجيات الخاصة بدول، المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان، والحوارات حول حقوق الإنسان، وخرائط الطرق ذات العلاقة بالمجتمع المدني، والدعم المالي المحدد.

٥. **الاستفادة من المجتمع المدني لدعم الأمن والاستقرار:** دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة هو المفتاح لبيئة تمكن الأفراد والجماعات من تعزيز الحريات المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، وجميع الحقوق الأخرى المعترف بها عالميا المشار إليها في صكوك وقعت عليها دول عديدة من الدول المشمولة بسياسة الجوار الأوروبي الجنوبي. هذا يعني ضرورة استمرار دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، واحترام استقلالهم، وإجراء مشاورات حقيقية معهم وبشفافية، وتمكينهم من الحصول على المعلومات من أجل تحديد وتنفيذ السياسات المتعلقة بالحقوق بصورة أفضل.

١١١. بعد ٢٠ عاما من إعلان برشلونة، ٢٠ خطوة نحو سياسة جوار أوروبي جديدة

من المقرر اعتماد سياسة الجوار الأوروبي المنقحة في أواخر عام ٢٠١٥، في موعد قريب من الذكرى السنوية العشرين لإعلان برشلونة. في ضوء ذلك، تقترح الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان ٢٠ خطوة لسياسة الجوار الأوروبي المنقحة لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ وفق العناوين التالية:

٢. عقد اجتماع إقليمي أوروبي-متوسطي مع المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية لمناقشة سبل المضي قدما للمشاركة في صياغة رؤية إقليمية، وتبادل الممارسات الحسنة، ومعالجة المخاوف المتبادلة بصورة مرنة تسعى إلى تحقيق النتائج، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية المعرضون للخطر.

٢. أدوات أفضل لضمان تماسك السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي

لم يكن المشهد السياسي في جنوب البحر الأبيض المتوسط يوما على حالة من التنوع التي يعيشها الآن. بهذا المعنى، كان الاتحاد الأوروبي محقا في انتهاجه نهجا متنوعا (المقاس الواحد لا يناسب الجميع) في التعامل مع كل دولة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. من وجهة نظر حقوق الإنسان والديمقراطية، من المعقول ربط التأييد لأنظمة متنوعة سياسيا بتحقيق تقدم نحو بناء وتعزيز الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

الحوافز المشروطة باحترام حقوق الإنسان - تحدد المادة ٢ من اتفاقيات المشاركة الأساس القانوني لذلك - يجب أن تظل محورية وأن تطبق بصورة متماسكة ومتسقة لكي تؤخذ على محمل الجد. العودة إلى العمل كالمعتاد، وإزالة الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي، سوف تعني تجاهلا للدرس المستفادة في عام ٢٠١١، وزيادة احتمال تكرار أخطاء الماضي.

من أجل تعزيز أدوات سياسة الجوار الأوروبي، لا بد من معالجة عدم التماسك والتناسق بين مختلف صكوك وبرامج الاتحاد الأوروبي. يتعين البناء على الصكوك والآليات القائمة بشأن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، لا نقضها أو الإضافة إليها. على سبيل المثال، ومن المقرر أن يعتمد الاتحاد الأوروبي خطة العمل المنقحة الخاصة بحقوق الإنسان لفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ في صيف ٢٠١٥. لذلك ينبغي لسياسة الجوار الأوروبي في المستقبل أن تتماشى مع هذه الوثيقة المرجعية الهامة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

مثال آخر هو التقارير المرحلية التي تنشر سنويا، فهي تمكّن منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية من مراقبة تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي. ولكن الصفة غير الرسمية لهذه التقارير التي تسمى "وثائق عمل مشتركة للموظفين" تحد من أثرها السياسي وفائدتها بالنسبة إلى المجتمع المدني.

لتشجيع جيران الاتحاد الأوروبي على إجراء إصلاحات سياسية واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، تفتتح الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان الخطوات التالية:

٣. مواصلة تطوير التعاون الداخلي/الخارجي والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي ودوله لتجنب التضارب بين السياسات الخاصة بكل منها.

على المستوى المؤسسي، يتمثل التحدي في تحسين التعاون بين دائرة العمل الخارجي الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

ينبغي أن تكون سياسة الجوار الأوروبي المنقحة والسياسات الخارجية للدول الأعضاء تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط متوافقة معا، ومنسجمة مع صكوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان، أي خطة عمل الاتحاد الخاصة بحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، واستراتيجيات حقوق الإنسان المتعلقة بكل دول على حدة.

٤. تحويل التقارير المرحلية من وثائق عمل إلى وثائق رسمية "سهلة القراءة" تنشر على الإنترنت لتسهيل الحصول عليها.

وبالنسبة للدول التي لم توقع على خطة عمل، ينبغي نشر تقييم الاتحاد الرسمي للتقدم والتراجع في الدول المختلفة، ووضع توصيات ملائمة ترفع إلى السلطات المعنية.

٥. تعزيز الحوارات حول حقوق الإنسان وضمان التشاور مع نشطاء حقوق الإنسان بصورة منهجية وتشاركية، وفي الوقت المناسب، تماشيا مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. ومتابعة الحوارات بتقييمات منتظمة، وزيادة وتيرة الحوارات حول حقوق الإنسان في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة بمشاركة مندوبين على مستوى أعلى من الجانبين، وضمان مشاركة حقيقية من منظمات المجتمع المدني المستقلة.

٣. مسؤولية المجتمع المدني المستقل

مقارنة بالوضع في عام ٢٠١١، تدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة، وبالتالي تقلصت مساحة العمل من أجل حقوق الإنسان، وبالمعنى القانوني هناك قوانين قمعية معادية للمنظمات غير الحكومية وتحظر التظاهر. وعمليا، يوصم نشطاء حقوق الإنسان في هذه الأجواء السائدة بأنهم مثيرو شغب أو حتى إرهابيون.

وبالنظر إلى تزايد القيود على عمل المجتمع المدني المشروع في مجال حقوق الإنسان وإعلاء شأن الديمقراطية، يمكن للتضامن الإقليمي، وينبغي له، أن يوفر الحماية وتبادل المعرفة، وبناء الثقة والقدرات للمجتمع المدني المحلي. لذلك، ثمة حاجة لتعزيز ودعم الشبكات الإقليمية في المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان والسلام والبيئة والتنمية والمساواة

بين الجنسين، إلى آخره.

الاتحاد. على سبيل المثال، المؤشر على حقوق المرأة، الذي وضع ضمن شروط دعم الميزانية المغربية حقق أثرا ملموسا.

ولفت الربيع العربي الانتباه إلى عدم المساواة بين الرجال والنساء. تظاهرت النساء في الشوارع مع الرجال، ودعون إلى احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وساد في السنوات التي تلت الانتفاضات شعور بالتفاؤل والأمل. ولكن المؤسسات العميقة الجذور اجتماعيا، والأعراف الاجتماعية، والصور النمطية للجنسين، والقوانين والتقاليد لا تزال تمثل تحديات كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان الأوروبية-المتوسطة. ورغم حدوث بعض التقدم، استمر تهميش النساء في العمليات السياسية في أعقاب الانتفاضات. والمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة في المنطقة العربية لا تزال عند أدنى المعدلات في جميع أنحاء العالم، وتمثل إحدى العقبات الرئيسية في طريق التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه منطقة جنوب وشرق المتوسط حاليا موجة جديدة من أعمال العنف ضد المرأة ناجمة عن الحروب والصراعات وتقوم بها الأنظمة والجماعات غير الحكومية.

يجب أن تؤكد سياسة الجوار الأوروبي على أهمية إعلاء شأن حقوق النساء ومشاركتهن المتساوية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يجب على الاتحاد الأوروبي اتخاذ الخطوات التالية في ذلك الاتجاه:

٩. تعميم المنظور الجندي (الجنساني) في جميع سياساته وبرامجه ومشاريعه ضمن سياسة الجوار الأوروبي، ورفع مستوى دعمه للمبادرات التي تستهدف وضع المرأة، وأن يشمل ذلك إجراءات سياسية، وأدوات، ودعمًا ماليًا لمكافحة العنف ضد النساء وإفلات مرتكبيه من العقاب، وتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة العنف ضد المرأة.

١٠. يجب أن تصادق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقية إسطنبول بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، ويجب أن تكون مصادقة حكومات الجنوب على اتفاقية المجلس الأوروبي (المفتوحة للدول غير الأعضاء) جزءًا من حزمة الوضع المتقدم.

منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان عوامل تغيير وتنمية. يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يدعم، من خلال أدواته السياسية والمالية، بيئة قانونية وممارسات تنفيذ تمكن هذه المنظمات من ممارسة حقها المشروع في حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وبالوقوف بحزم مع المجتمع المدني في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، يرسل الاتحاد الأوروبي رسالة واضحة إلى السلطات في تلك الدول. وبهذه الطريقة، يكون المجتمع المدني في الجنوب مصلحة في سياسة الجوار الأوروبي.

ولذلك تقترح الشبكة الخطوات التالية:

٦. اعتماد نهج تشاركي لسياسة الجوار الأوروبي وتوفير بيئة مواتية للمجتمع المدني، تشمل الشفافية والحصول على المعلومات، وفي الوقت نفسه إقامة حوار حقيقي مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، وإتاحة المجال لمساهمة سياسية حقيقية وليس تبادل المعلومات فقط.

٧. تمكين صيغة دعم المجتمع المدني في دول الجوار ليصبح ممكنا إقامة شراكات طويلة الأمد مع منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك بناء القدرات المتعلقة بمراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والدعوة إلى إصلاحات، والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي.

٨. الإشارة بشكل واضح في سياسة الجوار الأوروبي المنقحة إلى تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي، وخاصة المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وتقديم الدعم السياسي والمالي للنشطاء السلميين المعرضين للخطر من فاعلين غير حكوميين، وتسليط الضوء عليهم، وفي حال تعرضهم لخطر فوري، منحهم فيزا شينغن طويلة الأمد.

وينبغي إعطاء أولوية خاصة لدعم المدافعات عن حقوق المرأة، والناشطات والنشطاء الشباب لتشجيع ظهور جيل جديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

٤. معالجة مسألة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

في عام ٢٠١١، لم تدخل سياسة الجوار الأوروبي المحدثة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن تعريف "الديمقراطية العميقة". وبعد جهود بذلتها الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان، أعاد هذه القضايا إلى الواجهة في شباط/فبراير ٢٠١٢ الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي أشتون والمفوض فولد (Füle)، في رسالة مشتركة إلى مجلس الشؤون الخارجية في

٥. جيران الجيران - منظور حقوق الإنسان بشأن الهجرة

لا تزال مسألة حماية المهاجرين واللاجئين غير النظاميين قضية حقوق إنسان ساخنة وعابرة للأقاليم، بالنظر إلى فرار الملايين من سورية، وانحياز الدولة في ليبيا، والمهاجرين الآخرين القادمين من الدول المجاورة لجيران الاتحاد الأوروبي. يثري المهاجرون المجتمعات التي تستقبلهم ثقافيا، ويقدمون موارد اقتصادية لها حاجة ماسة في الدول الأعضاء في الاتحاد

١٣. ضمان الرقابة الديمقراطية من البرلمانات الوطنية والأوروبية على العمليات التي تديرها الدول الأعضاء ووكالة فرونتكس، وعلى الاتفاقيات التي وقعتها فرونتكس مع دول خارج الاتحاد الأوروبي.

١٤. إعطاء الأولوية، في جميع الظروف، لحماية المهاجرين واللاجئين، ووضعها فوق كل الاعتبارات الأخرى؛ وتبني سياسة حماية نشطة داخل الاتحاد الأوروبي نفسه لتحسين دمج المهاجرين واللاجئين والاعتراف بمساهماتهم علنا، ودعم الجهود التي تبذلها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ودعم الدول التي قررت ذلك من خلال تقديم الدعم لعملية تنظيم الأوضاع والدمج.

٦. معالجة الصراعات في الجوار الجنوبي

بعد أربع سنوات من بدء الأزمة السورية المأساوية المدمرة، فشل المجتمع الدولي في مواجهة مسألة إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب، ولم يبذل إلا القليل من الجهود لحماية المدنيين من سوء المعاملة من الحكومة السورية أو الأطراف المتحاربة. وقد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على نظام الأسد، وجمدت معظم الدول الأعضاء العلاقات الثنائية مع السلطات السورية. ولكن تركيز الحكومات الغربية ووسائل الإعلام الدولية على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجه الاهتمام بعيدا عن الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية. وقد نتج عن الحرب حالة لجوء لم يسبق لها مثيل خلال عقود عديدة، وتعرضت إلى ضغط شديد الخدمات الاجتماعية في الدول المجاورة كلبان، حيث يوجد لاجئ سوري بين كل ثلاثة لبنانيين.

في إسرائيل/فلسطين، ثمة حاجة إلى إجراءات دؤوبة بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، فالفشل في ضمان المحاسبة من خلال آليات محلية أو دولية أدى إلى تدهور حالة حقوق الإنسان كما شهدنا خلال حرب ٢٠١٤ على غزة. يجب على الاتحاد الأوروبي ودوله دعم لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة والمحكمة الجنائية الدولية ودوله دعما كاملا وغير مشروط.

ضمن سياسة الجوار الأوروبي المنقحة، يتعين على الاتحاد الأوروبي معالجة العديد من الأزمات والصراعات في المنطقة، بما في ذلك زيادة العسكرة من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وارتكاز أعمال الاتحاد على احترام حقوق الإنسان والاسترشاد بمبادئ القانون الإنساني الدولي. ينبغي أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لمسائل مثل المحاسبة ومكافحة الإفلات من العقاب لمنتهكي حقوق الإنسان، أو الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن تعالج سياسة الجوار الأوروبي مسألة العنف ضد النساء والأطفال، بالنظر إلى الاغتصاب

الأوروبي. المجتمعات على جانبي البحر الأبيض المتوسط استفادت كثيرا من التجارة المتبادلة قبل أن تفرض الدول الأعضاء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٠ تأشيرة قصيرة الأمد لدخولها. على ضوء ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي في ظاهر الأمر سياسة هجرة صارمة، وبدون وجود رقابة ديموقراطية على تطبيق السيطرة على الحدود خارج أراضي الاتحاد الأوروبي، والمقصود بذلك وكالة فرونتكس التي أنشأها الاتحاد الأوروبي. مساعدة المهاجرين واللاجئين المعرضين للخطر في البحار تعرضت إلى تقليص شديد "لكي لا يشجع المزيد منهم على المجيء"، مما أدى إلى هلاك الألوف في البحر، وتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مقبرة.

لا يكمن الحل في زيادة التعاون مع دول أخرى للسيطرة على حدود الاتحاد الأوروبي، ولا في الأسوار التي يجري بناؤها. وفيما يتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب، أدت هذه السياسات إلى التنسيق مع دول تصنف ضمن أسوأ منتهكي حقوق الإنسان، ومعروفة بتجريمها الهجرة غير النظامية.

ويجب ألا تستخدم شركات التنقل واتفاقيات إعادة القبول لزيادة عمليات إرجاع المهاجرين. ينبغي معالجة قضايا الهجرة من منظور حقوق الإنسان، لا اعتبارها إحدى قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب العديدة. في التعامل مع الدول المجاورة لجيران الاتحاد الأوروبي، ينبغي الاعتراف بأن تدفقات الهجرة أصبحت في المحل الأول بين بلدان الجنوب.

ينترتب على النظر إلى الهجرة من منظور حقوق الإنسان تطبيق الاتحاد الأوروبي لمعايير حقوق الإنسان الدولية، والقانون الإنساني الدولي بالنسبة إلى حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، وخاصة الحقوق المنبثقة عن اتفاقيات جنيف، واتفاقية العمال المهاجرين وأسرهم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، والعهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

في ضوء ما سبق، ينبغي النظر في اتخاذ الخطوات التالية:

١١. التعامل مع الهجرة من منظور حقوق الإنسان، وتحديدًا عند الاتصال مع جيران الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالحقوق في طلب اللجوء في كل الظروف.

١٢. إعادة النظر في شركات التنقل، وفك ارتباطها باتفاقيات إعادة القبول، وتعزيز حرية التنقل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أولا بإلغاء التأشيرات قصيرة الأمد، ثم إلغاء شرط الحصول على تأشيرة شنغن، ثم بمراجعة الشروط الطويلة الأمد على المهاجرين، وذلك لتصبح الشروط المحتملة استثنائية ومبررة.

المنهجي والعنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات في معظم النزاعات المسلحة. وأخيرا، ينبغي أن تعالج سياسة الجوار الأوروبي تنفيذ الاتحاد الأوروبي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن الذي يؤكد على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها، ومفاوضات السلام، وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وبناء على ما سبق، يجب على الاتحاد الأوروبي ودوله اتخاذ الخطوات التالية:

١٥. دعم الآليات الدولية دعما نشطا لضمان المحاسبة على الجرائم الكبرى في حالات الصراع في المنطقة، حيثما تفشل الآليات المحلية، وأن يكون ذلك بعيدا عن ازدواجية المعايير. في حال فشل الآليات المحلية، يجب تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد على تطبيق الولاية القضائية العالمية لتقديم الجناة إلى العدالة.

١٦. تعزيز التكامل بين سياسات الاتحاد الأوروبي المشتركة السياسية والأمنية والدفاعية، مع تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن العنف ضد النساء والفتيات، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.

١٧. الترحيب باللجنتين الهاريين من الحرب وإبقاء حدود الاتحاد الأوروبي مفتوحة لهم، وزيادة عمليات البحث والإنقاذ في البحار ووضع آليات فعالة لجمع شمل عائلات اللاجئين الفارين من الحروب في جميع الدول الأعضاء؛ والتفعيل العاجل للإطار التشريعي الموجود على مستوى الاتحاد الأوروبي، وخاصة التوجيه الصادر عام ٢٠٠١ بشأن الحماية المؤقتة.

١٨. الاعتراف العاجل بدولة فلسطين وإعادة النظر في الاتفاقيات مع دولة إسرائيل، وجعلها مشروطة باحترام التزاماتها الدولية والإنسانية.

٧. الدعم المالي واتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة

تعزيز التجارة الحرة الإقليمية كان عنصرا رئيسيا في سياسة الاتحاد الأوروبي منذ بدء سياسة الجوار الأوروبي. وفيما يتعلق بدول جنوب المتوسط، كانت المفاوضات حول اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة أحد الأركان الأربعة لسياسة الجوار الأوروبي الحالية، أي بعد شراكات التنقل، وتعزيز "الديموقراطية العميقة"، ودعم المجتمع المدني.

وأثناء إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية للمنتجات الصناعية، بدأت أو ستبدأ مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومصر والأردن والمغرب وتونس حول تحرير القطاع الزراعي وأسواق الخدمات.

الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان تشعر بالقلق، في جو التكهنات الحالي، من الأثر المحتمل لمنطقة تجارية عامة، لأن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع في البطالة على المدى القصير، وانخفاض في معدلات الأجور، وزيادة هشاشة أوضاع العائلات الفقيرة بسبب تقلب أسعار المواد الغذائية الأساسية، إلى آخره، في الأسواق العالمية.

وتشعر الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بالقلق أيضا من أن زيادة تحرير التجارة سيؤدي في الظروف الحالية إلى الحد من إمكانية الدول العربية في مرحلة ما بعد الانتفاضات من تحديد أهدافها التنموية الخاصة وسياساتها العامة. على سبيل المثال، مظاهر تحرير الاقتصاد مثل حرية حركة رأس المال/الأرباح، وإعادة تهما إلى بلد المستثمر تنطوي على اتفاقيات استثمار ثنائية تمكّن الشركات متعددة الجنسيات من الحد من سيطرة الحكومات على الأداء الاجتماعي وأمور أخرى.

الجوانب الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة في حد ذاتها ليست وحدها ما يثير قلق الشبكة، بل حق المواطنين في الحصول على السيطرة الديموقراطية على سياسات بلدانهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التحكم بسياسات الحكومة واتفاقياتها مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وبنك الاستثمار الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية.

بناء على ما سبق، يتعين على الاتحاد الأوروبي ودوله اتخاذ الخطوات التالية:

١٩. أ. إجراء تقييمات منهجية، تشمل المنظور الجندي، لأثر الاتفاقيات التجارية والدعم المالي من الاتحاد الأوروبي للبرامج والمشاريع في إطار سياسة الجوار الأوروبي على حقوق الإنسان لضمان توافقها مع واجب احترام وحماية وتلبية حقوق الشعب.

٢٠. ب. إنشاء مرصد إقليمي لتقييم تأثير العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط على حقوق الإنسان للمواطنين على جانبي البحر الأبيض المتوسط، وكذلك على حقوق المهاجرين/اللاجئين وحقوق العمال المتنقلين.

٢١. ٢٠. يجب أن يمتنع الاتحاد الأوروبي عن عقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول التي تعيق المشاركة الديموقراطية لمواطنيها، بما في ذلك النساء، والتي تعيق تعزيز وحماية حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أيضا الامتناع عن استخدام محاكم التحكيم غير الحكومية في العلاقات بين الدول.

الخاتمة

نحو سياسة جوار أوروبي إقليمية قائمة على الحقوق وموجهة نحو تحقيق النتائج

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي والمصدر الرئيسي للاستثمارات في دول جنوب المتوسط، ولذلك عليه استخدام هذه الميزة من أجل التأثير في سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية. وغالبا ما ينظر إلى الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة لا تستثمر ماله حيث مصلحتها، لأنها لا تعزز المفاوضات التجارية والمالية برسائل سياسية متماسكة ومتسقة. وتعد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ضعيفة بالمقارنة مع حجمه الاقتصادي، وغالبا ما تبقى عند مستوى «القاسم المشترك الأدنى» بين الدول الأعضاء عندما يتعلق الأمر بالتحديات السياسية الكبيرة.

لن تكون سياسة الجوار الأوروبي المنقحة مجدية إلا إذا كانت حقا حريصة على حقوق الإنسان. يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يكون جريئا وأن يصلح سياساته لكي تتعامل معه الحكومات والمجتمع المدني بجدية. فضل الاتحاد الأوروبي في الماضي الاستقرار القصير الأجل للدول الاستبدادية على حساب حقوق الشعوب وتطلعاتها المشروعة، ولذا العودة إلى تلك «الأيام القديمة السيئة»، سيكون لها أثر مدمر على مصداقية الاتحاد الأوروبي ودوله، ولن يكون ذلك في نظر مواطني المنطقة وحدهم. العودة إلى الأسلوب السابق سوف تلتخ مفهوم الديمقراطية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وسيعرض التقدم الديمقراطي للخطر في السنوات العشرين المقبلة. ويبقى التحدي مجسدا في مواءمة المبادئ المعلنة للاتحاد الأوروبي مع مصالحه القصيرة الأجل وأفعاله، وعليه دعم خيارات الشعوب التي تفضل حقوق الإنسان والديموقراطية.

بعد مرور عشرين عاما على إعلان برشلونة، تمثل إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبي فرصة فريدة لرفع مستواها في العلاقات الثنائية، وفي الوقت نفسه تعزيز الأبعاد الإقليمية في سياسة الجوار الأوروبي. في عام ١٩٩٥، تعهدت جميع الدول الموقعة على إعلان برشلونة بـ «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين»، وتعهدت أيضا بتنشجيع «أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني».



Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان